

السجائر الأصلية والمزيفة، والتحقق من صحة دمغات الضرائب التي تطبقها الشركات المصنعة على العبوات، إذ تتيح عدادات الإنتاج الآلية مع دمغات الضرائب عالية التقنية للحكومة في البرازيل تحديد عدد السجائر التي تصنعها كل شركة بدقة.

تم تحديث نظام التحكم والمراقبة في 2011. واشترط قانون فيدرالي (برقم 12402) تمييز كل عبوة سجائر تُنتج في البرازيل لغرض التصدير بكوود تعريف فريد في خطوط الإنتاج لتحديد منشأ المنتجات والتحكم في حركتها. ويتكون كود التعريف المطبق على سجائر التصدير من رمز على شكل مصفوفة ثنائية الأبعاد على العبوات والكراتين (بدلاً من الكود غير المرئي المتبع مع المنتجات المحلية). وبالإضافة إلى ذلك، بإمكان الجهات الرقابية والقانونية رؤية كود رقمي على العبوات بجهاز قراءة. وفي نهاية الكود الرقمي تضاف الحروف BR التي توضح أن السجائر تم إنتاجها في البرازيل. ومن خلال رابط على الإنترنت، تستطيع الجهات الرقابية والقانونية الوصول إلى معلومات (مثل تاريخ ومكان التصنيع والبلد الوجهة) لتتبع العبوة من خلال استخدام الكود الرقمي للعبوة.

تم تطبيق هذه الحزمة من الإجراءات في البرازيل في عام 2007 للتعامل مع مشكلة التصنيع المحلي غير المشروع للسجائر، ونجحت هذه الحزمة في تحقيق أهدافها نجاحاً باهراً. ولم يكن الهدف منها تقييد تهريب السجائر التي تأتي بصورة أساسية من دولة باراجواي المجاورة. كان تركيب عدادات إنتاج السجائر، ونظام دمغة الضرائب الرقمي عالي التقنية، وإصدار تراخيص لشركات تصنيع التبغ والسجائر جزءاً من برنامج شامل تم إعداده بصورة أساسية للتعامل مع التجارة المحلية غير المشروعة التي تمارسها شركات تصنيع محلية صغيرة في البرازيل. ووفقاً لوزارة المالية البرازيلية، أثمر تنفيذ هذا البرنامج عن تقليل الإنتاج غير المشروع من شركات التصنيع الصغيرة من 19 مليار سيجارة في 2007 إلى 4 مليارات سيجارة في عام 2013.³

تسهم حزمة الإجراءات التي يتم تنسيقها بين الدول المختلفة وتتضمن التعاون الدولي، وتعزيز إدارة الضرائب، وزيادة التطبيق، والعقوبات السريعة المشددة في تقليل الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ¹.

نجحت الدول في تقليل الاتجار غير المشروع في منتجات التبغ من خلال تطبيق مجموعة قوية ومتناغمة من المبادرات المتعددة الأطراف. ومع ذلك، لم يطبق سوى عدد قليل نسبياً من الدول الإجراءات الشاملة، والتي كان تأثيرها على المدى الطويل غير معروف أو من الصعب تقييمه نظراً لتغير صور التهرب من/ تجنب الضرائب وتحولها تبعاً للإجراءات التي تستهدف القضاء عليها².

أثبتت الممارسات العملية في البرازيل والمملكة المتحدة أن السياسات المتبعة لمواجهة تجارة التبغ غير المشروعة قادرة على تخفيض التصنيع غير المشروع لمنتجات التبغ والحد من انتشار ونمو سوق السجائر غير المشروعة.

البرازيل: تخفيض نطاق التصنيع غير المشروع

لمواجهة نطاق التصنيع المحلي غير المشروع، أصدرت البرازيل قوانين تفرض حصول شركات تصنيع التبغ على تراخيص. وعدم الامتثال للقوانين أو الفشل في دفع الضرائب قد يؤدي إلى سحب التراخيص وإغلاق المصنع. وعلاوة على ذلك، أصبح استخدام نظام متكامل للتحكم والمراقبة في إنتاج السجائر أمراً إلزامياً، وقد سرى هذا الإلزام منذ ديسمبر 2007. وقامت وزارة المالية في البرازيل بتركيب مراكز آلية لإنتاج السجائر في كل خط إنتاج، وفرضت البرازيل كذلك تطبيق النظام الرقمي لدمغة الضرائب المزود بإمكانيات تستطيع تحديد كل عبوة سجائر على حدة. وهذا النوع من الدمغة يستخدم حبر غير مرئي في طباعة كود فريد خفي يحتوي على بيانات كل عبوة (التي تحتوي على 20 سيجارة).

كان الغرض من نظام التحكم والمراقبة ضمان تحصيل كل الضرائب المستحقة على السجائر التي تُنتج في البرازيل. بالإضافة إلى ذلك، من الممكن في ظل النظام الجديد التمييز بسرعة بين

وتنسيق الإجراءات فيما بينهما شملت: زيادة مصادر المعلومات والتحقيقات الجنائية التي تم تنفيذها على غش التبغ بنسبة 20٪ من أجل مقاضاة المتورطين في التهريب على كل المستويات؛ وبدء تطوير وتحديث إمكانيات التكنولوجيا والمعلومات والرصد، وملاحقة إيرادات الجرائم، واستخدام صلاحيات وإمكانيات جديدة للتقييم، وتقليل الحد الأدنى من مستويات الواردات الشخصية إلى 800 سيجارة وكيلوجرام من التبغ الملفوف باليد.

يمثل التعاون الدولي عنصراً حيوياً في استراتيجية المملكة المتحدة. فوفقاً لتقرير أصدرته الهيئة الوطنية للتدقيق، بدأ تركيز إدارة الإيرادات والجمارك على جمع المعلومات من الدول الأخرى يجني ثماره، حيث يتعاون نحو 28 موظفاً من المتخصصين في جمع المعلومات من الخارج مع الدول المستضيفة في جمع وتبادل المعلومات حول الأنشطة الإجرامية بما في ذلك التهريب من الجمارك. وتقدير إدارة الإيرادات والجمارك أن موظفيها الذين يجمعون المعلومات تعاونوا مع السلطات الأجنبية في الدول الأخرى في مصادرة بضائع كانت ستتسبب في خسائر في الإيرادات قدرها مليار دولار أمريكي بين عامي 2011 و 2013.

تؤكد المعلومات من إدارة الإيرادات والجمارك أن سوق السجائر غير المشروعة في المملكة المتحدة قد تقلصت من 21٪ في عام 2000 إلى 9٪ في عام 2012.

المملكة المتحدة: تقليل التجارة غير المشروعة من خلال تعزيز القدرة على تطبيق القانون، ورفع قيمة الغرامات، وفرض قوانين بشأن جمع المعلومات ومنظومة التوريد⁴

انتشرت تجارة السجائر غير المشروعة بصورة كبيرة في المملكة المتحدة في عام 2000، حيث قدر سلطات الجمارك البريطانية حجم سوق السجائر غير المشروعة بنحو 21٪ من إجمالي حجم السوق. وفي العام نفسه، أعلنت حكومة المملكة المتحدة حزمة من الإجراءات المصممة للحد من التجارة غير المشروعة، وشملت هذه الإجراءات تشغيل أكثر من 1000 موظف إضافي في الجمارك، وتعيين المزيد من المحققين المتخصصين وموظفي جمع المعلومات، وتركيب المزيد من أجهزة الفحص بأشعة إكس، وتشديد العقوبات ورفع قيمة الغرامات، وحملة كبيرة للوعي العام.

في عام 2006، تم تعزيز هذه الاستراتيجية بتشريعات لإحكام السيطرة على منظومة التوريد، حيث فرضت على الشركات المصنعة عدم تسهيل التهريب حيث تصل الغرامات إلى 5 ملايين جنيه إسترليني إذا أخفقت شركات السجائر في الامتثال لهذه التشريعات.

وفي عام 2008 و 2011، بدأت إدارة الإيرادات والجمارك ووكالة الحدود في المملكة المتحدة تطبيق استراتيجية للحد من تهريب التبغ

¹ IARC handbooks of cancer prevention: tobacco control, volume 14. Effectiveness of price and tax policies for control of tobacco. Lyon: International Agency for Research on Cancer; 2011.

² Sweeting J, Johnson T, Schwartz R. Anti-contraband policy measures: evidence for better practice – summary report. Toronto: The Ontario Tobacco Research Unit; 2009.

³ Federal Revenue Secretariat, Brazil. Production control, track and trace system cigarettes, 2014.

⁴ Tackling tobacco smuggling. London: HM Treasury, 2000. Illicit trade in tobacco. Fact sheet 17. London: Action on Smoking and Health; October 2014 (http://www.ash.org.uk/files/documents/ASH_122.pdf, accessed 5 April 2015). Inquiry into the illicit trade in tobacco products. London: All Party Parliamentary Group on Smoking and Health; 2013 (<http://www.ash.org.uk/APPGillicit2013>, accessed 5 April 2015). Progress in tackling tobacco smuggling. London: National Audit Service; 2013. Measuring tax gaps, 2014 edition. London: HM Revenue & Customs; 2014.

© منظمة الصحة العالمية، 2015. جميع الحقوق محفوظة.

وقد اتخذت منظمة الصحة العالمية كل الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات التي تحتويها هذه المنشورة. غير أن هذه المادة المنشورة يجري توزيعها دون أي ضمان من أي نوع، صراحةً أو ضمناً. ومن ثم تقع على القارئ وحده مسؤولية تفسير المادة واستخدامها. ولا تتحمل منظمة الصحة العالمية بأي حال أي مسؤولية عما يترتب على استخدامها من أضرار.

